دور ثقافة الوحدة الوطنية في ارساء مبادئ الحكم الرشيد

The Role of the Culture of National Unity in Establishing the Principles of Good Governance

أ. م. د صالح حسين علي العبد الله
استاذ القانون الدستوري المساعد
كلية النور الجامعة / الموصل/ العراق

Assist.Prof.D.Saleh Hissain Ali Alabdallah
Al Noor University college – Mosel-Iraq

المستخلص

تعد الوحدة الوطنية لأي شعب قاعدة الارتكاز للحكم الرشيد وللبناء الحضاري والتقدم والتطور والتنمية في المجالات كافة، وبغيابها يفقد الشعب المرتكزات الأساسية لأمنه واستقراره وقدرته على احتواء الازمات الناشئة عن الاختلافات العرقية والدينية والطائفية، وعلى هذا الاساس فان الوحدة الوطنية هاجسها الدائم الحفاظ على تماسك المجتمع، وسد كل الثغرات والمنافذ في محيطها لكي لا تنفذ من خلالها رياح التفرقة والتباعد والانقسام أو تكون مداخل لنفوذ الدول الاخرى.

فأن إمكانية الوصول الى الحكم الرشيد يعد بمثابة الحل الأمثل لكافة المشاكل والتحديات التي تواجه الحكومات العراقية، فالحكم الرشيد يسعى الى بناء مجتمع مستقر سياسياً واقتصادياً واجتماعياً محققاً في ذلك التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية من خلال مجموعة من المقومات كالمشاركة السياسية والديمقراطية والتنمية وسيادة حكم القانون والمساواة والشفافية والمساءلة لإعادة رسم الأدوار لكل منها، وتحقيق التنمية المجتمعية الشاملة على اعتبار أنه يمثل عدد من محددات النمو والتنمية في أي نظام سياسي.

Abstract

National unity for any people is the basis for good governance, civilizational building, progress, development and development in all fields. In its absence, the people lose the basic foundations of their security and stability and their ability to contain crises arising from ethnic, religious and sectarian differences. On this basis, national unity is its constant concern for preserving the cohesion of society and bridging... division, separation and division do not penetrate through them or become entry points for the influence of other countries.

The possibility of achieving good governance is the ideal solution to all the problems and challenges facing Iraqi governments. Good governance seeks to build a politically, economically and socially stable society, achieving political, economic and social development through a set of components such as political participation, democracy, development, the rule of law, equality, transparency and accountability. To redraw the roles for each of them, and achieve comprehensive societal development, given that it represents a number of determinants of growth and development in any political system.

Keywords: national unity, good governance, citizens' political culture, rule of law, political participation.

DOI:http://doi.org/10.24086/lir2023/paper.1034

١. المقدمة

اولا: موضوع البحث: تعتبر الوحدة الوطنية قيمة من القيم الوطنية الخالدة التي يعمل الجميع شعبا وحكومة على تقويتها والحفاظ عليها، فهي من مكتسبات الوطن ومعيار التميز والاعتبار، كما تمثل ركيزة من ركائز مقومات الحكم الرشيد وأساسا من أسس تطوره وتقدمه وتأتي نتيجة تلاحم أبناء المجتمع فيما بينهم وبينهم وبين الحكومة، كما أنها الأساس في استقرار الدولة ونمائها، يقوم عليها البناء الوطني السليم وتشكل هدف التنمية السياسية وغايتها الأولى.

ثانيا: أهمية البحث: ترجع الأهمية العملية لهذا البحث إلى الحالة التي يعيشها المجتمع العراقي من تآكل للسلم الأهلي، واقتتال عشائري بشكل شبه يومي يخلف خسائر في الأرواح والممتلكات، نتيجة حالة الفلتان الامني، والانزواء عن سيادة القانون نحو العرف العشائري، مما يوجب تحقيق طموحات المواطنين فيها لتوفير التنمية الشاملة بهدف نقلة الى الحكم الرشيد الذي اكتسب أهمية كبيرة وشاع العمل فيه

كما ترجع الأهمية العلمية لهذا البحث الى قلة الدراسات عن هذا الموضوع، وسعي هذه الدراسة الى تدعيم العلاقة بين ثقافة الوحدة الوطنية وبين سبل بناء الحكم الرشيد في مجتمع متنوع ثقافيا وعرقيا، ومن خلال ترسيخ ثقافة الوحدة الوطنية واحترام الحكام والمحكومين لمبدأ المشروعية سيادة حكم القانون.

ثالثا: أهداف البحث: يهدف هذا البحث الى ما يلي:

١. تحديد مفهوم ثقافة الوحدة الوطنية.

٢. بيان الدور الحقيقي للوحدة الوطنية في الحد من تحديات الحكم الرشيد .

٣. توضيح العلاقة بين ثقافة الوحدة الوطنية والحكم الرشيد .

رابعا: مشكلة البحث: تتمثل مشكلة البحث في التساؤل الآتي: هل أن ثقافة الوحدة الوطنية تحد من معوقات الحكم الرشيد، لتحقيق الاصلاح والسلم الأهلي المطلوب أم سيادة حكم القانون أم كلاهما ؟

أو بمدى امكانية قدرة الثقافة الانسانية على تنمية مشاعر وقيم المجتمع التي تسمح بإعادة تعزيز مقومات الوحدة الوطنية في المجتمع العراقي في ظل الازمات والحروب التي مرت عليه، التي من شأنها تحقيق الحكم الرشيد بمعالجة التحديات التي تواجهه.

خامساً: خطة البحث:

المبحث الأول: التعريف بالحكم الرشيد وتحدياته.

المطلب الاول: مفهوم الحكم الرشيد.

المطلب الثاني: مبادئ الحكم الرشيد .

المطلب الثالث: تحديات الحكم الرشيد في العراق .

المبحث الثاني: دور الوحدة الوطنية في الحد من تحديات الحكم الرشيد.

المطلب الاول: مفهوم الوحدة الوطنية.

المطلب الثاني: ترسيخ ثقافة الوحدة الوطنية.

المطلب الثالث: احترام مبدأ سيادة حكم القانون.

٢. التعريف بالحكم الرشيد وتحدياته

تتباين وتختلف الآراء حول معنى الحكم الرشيد، وذلك باختلاف التوجهات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والفكرية، إذ يرتبط هذا المصطلح أحيانا بالخطابات السياسية المتعلقة بالتنمية الشاملة بفعل تأثير بعض العوامل كالعولمة، والشركات المتعددة الجنسيات، والمنظمات الدولية العابرة للقومية، وقد ظهر هذا المصطلح كرد فعل على استشراء الفساد في مختلف القطاعات على مستوى الدولة الواحدة، وعلى ذلك سوف نتناول مفهوم الحكم الرشيد ومبادئه وتحدياته في ثلاثة مطالب:
المطلب الاول: مفهوم الحكم الرشيد.
المطلب الثاني: مبادئ الحكم الرشيد.
المطلب الثالث: تحديات الحكم الرشيد في العراق.

٢,١ مفهوم الحكم الرشيد

يعد الحكم الرشيد من معايير التنمية البشرية وتقدم الدول، أي ان الحكم الرشيد يقوم على تحقيق العدل والمساواة وكفالة الحقوق والحريات والتعليم وغيرها من متطلبات الحياة الحرة الكريمة، مما يعني ان الحكم الرشيد يدل على اصلاح نظام الحكم، لأن من دلالات الحكم الرشيد هو الاصلاح والاتقان، وهو ما يهدفون اليه عند استعمالهم لمفهوم الحكم الرشيد.( )

فالحكم الرشيد يعني ذلك الحكم الذي تكون فيه القيادات السياسية منتخبة، والادارة ملتزمة بتطوير افرادها، وحقهم في المشاركة السياسية الفاعلة في مختلف القنوات السياسية للمساهمة في تحسين حياة المواطنين وتحقيق الرفاهية لهم.( )

ويمكن القول بأن الحكم الرشيد هو توجيه الأجهزة الحكومية كافة في خدمة المواطنين بما يحقق الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي.

وعلى ذلك يأتي تعريف الحكم الرشيد على أنه" الفعاليات التي من شأنها ان تحافظ على الأمن والاستقرار وتؤدي بأن يعيش الإنسان المعيشة بما ننشده في بعض

DOI:http://doi.org/10.24086/lir2023/paper.1034

الوجود ما وعدت به الأديان لأهل السعادة في الجنان .( ) "

وطبقا لتقرير التنمية الإنسانية العربية (٢٠٠٢) فان الحكم الرشيد "هو الحكم الذي يعزز ويدعم ويصون رفاه الإنسان ويقوم على توسيع قدرات البشر وخياراتهم وفرصهم وحياتهم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ويسعى إلى تمثيل كافة فئات الشعب تمثيلا كاملا وتكون مسؤولة أمامه لضمان مصالح جميع أبناء الشعب."

وأيا ما كان الأمر فإن الحكم الرشيد لا يتحقق إلا بالابتعاد عن تهميش أو إقصاء أو تمييز أي فرد على أساس الدين أو المذهب أو العرق أو الجنس أو المعتقد...الخ، وأن يكون ضمن إطار دولة قانونية تضمن المساواةَ والعدل والإنصاف بين المواطنين أمام القانون، وتكفل حقوق وحريات كلٍّ من الأغلبية والأقليات على حد سواء، وتحترم التنوع والتعدد مع توفير وسائلَ تكفل المشاركةَ السياسية في إدارة شؤون العامة للدولة( ).

٢,٢ مبادئ الحكم الرشيد

للحكم الرشيد دور أساسي مهم وكبير تسعى معظم الدول الى تحقيقه من خلال مجموعة من المبادئ، كالمشاركة والديمقراطية والتنمية، وسيادة حكم القانون والمساواة، والشفافية والمساءلة وكفالة الحقوق والحريات لتحقيق التنمية المجتمعية الشاملة، والوصول الى الحكم الرشيد بغية تحقيق اهدافه، وعليه سوف نتناول أبرز هذه المتطلبات.( )

أولاً: المشاركة السياسية: تمثل هذه المشاركة في اتخاذ القرار بصورة مباشرة أو غير مباشرة ومن أوجه المشاركة هي حرية التعبير عن الرأي والتظاهر والتجمع وضرورة توفير المستلزمات للوصول الى مشاركة بناءة.

ومن أسس الحكم الرشيد هو أن تصل إلى سدة الحكم حكومة منتخبة من خلال انتخابات حرة ونزيهة ودورية، ويقصد بذلك أن تتبع النظام الديمقراطي في حكمها وإدارتها، والمحافظة على الحقوق والحريات العامة من الانتهاك، ومنع استبداد إحدى السلطات على الأخرى ، لضمان التوازن فيما بينها .( )

فالمشاركة هي وسيلة الديمقراطية، فالديمقراطية تعني حكم الشعب بالشعب ، فإن لفظ الشعب الأخير يقصد به رأي الأغلبية، ومن ثم لا تتحقق الديمقراطية وحكم الأغلبية إلا بالوحدة الوطنية التي يعمل الجميع الشعب والحكومة على تقويتها والحفاظ عليها، وحرمان بعض أفراد الشعب من حقوقهم يؤدي إلى فقدان أبناء الشعب جميعاً على المدى الطويل لحقوقهم وحرياتهم.

وعلى أية حال فإن الضمان النهائي لاحترام الدستور والمشاركة الفاعلة، يعتمد على وعي ثقافة المواطنين السياسية، ومدى وعي الحكام بأنهم يمارسون السلطة ولا يملكونها، ومن ثم وجود قضاء مستقل يمارس الرقابة على عملية الانتخاب والترشيح يعد ضمانة أساسية من ضمانات المشاركة.

ثانيا: الشفافية والمساءلة: تعني الشفافية أن المعلومات المتعلقة بالسياسة العامة للدولة تكون معلومة وواضحة لدى الشعب، وعلى الحكومة أن تتبنى سياسة الابتعاد عن الحكم الشمولي وتوسيع الديمقراطية.( )

وفي معنى اخر يراد بها أحد أهم عناصر الإدارة الجيدة في الحكم، وكلما كانت الشفافية متوفرة وواضحة كان الحكم جيداً ويحقق الاستقرار المطلوب، لأنها تعني المكاشفة بين الحكومة والشعب عبر ممثلي الشعب في البرلمان ومؤسسات المجتمع المدني من أحزاب ونقابات والجمعيات والصحافة.( )

فالشفافية هي العلانية والوضوح وهي بذلك عكس السرية، لأن السرية تعني إخفاء الأفعال عمداً، ولكن الشفافية تعني الإفصاح عن هذه الأفعال، وينطبق ذلك على جميع أعمال الحكومة، كما ينطبق على أعمال المؤسسات الخاصة التي يتضمن عملها تأثيرا على مصلحة الجمهور، والمؤسسات غير الحكومية.( )

ومن ذلك أيضا أن الشفافية حق من حقوق المواطنين تجاه الدولة، وواجب من واجبات الادارة تجاه المواطنين، فمن واجب الحكومة فتح المجال للموطنين للاطلاع وبشكل مستمر على إدارة الشؤون العامة للدولة في مختلف المجالات.( )

وأما المساءلة هي أن تخضع فيها كل السلطات للمساءلة أمام الرأي العام، فهي من السبل المهمة للنهوض بمؤسسات الدولة وتحقيق التنمية المستدامة، وهناك المساءلة التشريعية وهي مراقبة السلطة التنفيذية من قبل البرلمان ومحاسبتها، وكذلك المساءلة التنفيذية التي يخضع فيها كل موظفي الادارة للمساءلة من قبل مسؤولي الادارة الاعلى، فضلا عن المساءلة القضائية التي يتمثل دورها بمراقبة عمل الجهات التنفيذية ومكافحة الفساد، ومعاقبة مرتكبي الجرائم وقضايا الفساد بهدف الوصول الى الحكم الرشيد.( )

ثالثاً :مبدأ المشروعية وسيادة حكم القانون: من المظاهر الأساسية للحكم الرشيد، هو إخضاع سلطات الدولة في جميع تصرفاتها وعلاقتها الداخلية والخارجية لحكم القانون، فهو يعد من أولى خطوات بناء المجتمع الديمقراطي مما لها من اثر في نفوس المواطنين، فالمشروعية هي أن تخضع الدولة بهيئاتها وأفرادها جميعاً لأحكام القانون وأن لا تخرج عن حدوده، ومن مقتضيات هذا المبدأ أن تخضع الإدارة في تصرفاتها لأحكام القانون، وإلا تعد أعمالها غير مشروعة وتتعرض للبطلان.

فاحترام حقوق الإنسان يرتبط ارتباطا وثيقا بمبدأ سيادة حكم القانون، الذي يعني أن القاعدة القانونية تأتي فوق ارادة الجميع، حكام أو محكومين، وتلزمهم جميعا باتباع أحكامها في التساوي بين جميع أفراد المجتمع -بغض النظر عن أي اعتبارات -أمام نص التجريم ولا يعني وجود القانون بحد ذاته، أن الدولة أصبحت تلقائيا "دولة قانونية" إذا لم تقترن النصوص القانونية بالتطبيق العملي.( )

وخلاصة القول أن الركيزة الأساسية للحكم الرشيد يكمن في خضوع الحكام والمواطنين لمبدأ سيادة القانون، والقيمة الحقيقية لسيادة القانون لا تظهر فقط عند إخضاع المواطنين له، بل أنها تتأكد من خلال التزام الحكام وأعضاء السلطة التشريعية والتنفيذية والقضائية بنصوص القانون.

رابعا: المساواة: يعد بمبدأ المساواة من المظاهر الأساسية للحكم الرشيد، فهو إخضاع سلطات الدولة في جميع تصرفاتها وعلاقتها الداخلية والخارجية لسيادة حكم القانون، فهو يعد من أولى خطوات بناء دولة المواطنة مما له من أثر في نفوس المواطنين.

وأخذ الدولة بمبدأ المساواة بين المواطنين في كافة الحقوق والحريات، ولا تفريق بينهم

DOI:http://doi.org/10.24086/lir2023/paper.1034

بسب الجنس أو اللون أو العقيدة أو الانتماءات السياسية أو اللغة، وشعور المواطن بكرامته الإنسانية وأنه لا يعامل كمادة بل كانسان وخضوع الدولة للقانون، واعترافها باستقلال القضاء وحصانته هو من معايير الحكم الرشيد .

ومما هو جدير بالذكر ما جاء في دستور جمهورية العراق لسنة ٢٠٠٥ النافذ في المادة ١٤ منه على مبدأ المساواة أمام القانون( )، وكذلك جاءت المادة ١٦ منه على ان الدولة تكفل حق تكافؤ الفرص.( )

ولو اجتمعت جميع السلطات في يد واحدة، فلن يكون ضمان لمراعاة المساواة بين الأفراد واحترام حقوقهم وحرياتهم، ولا يكون هناك التزام بقواعد الدستور، وعليه سينتهي بذلك الأمر إلى إساءة استعمال السلطات .( )

وعلى أية حال فان الحكم الرشيد، هي الحكم الذي يسعى إلى كسب رضاء الشعب والعمل على استمرار هذا الرضاء، وذلك باحترام مبدأ المساواة وحسن تطبيقه، وضمان حماية مواطنيه واحترام حقوقهم وحرياتهم.

وبالتالي لا يمكن مواجهة التميز والاقصاء والاخلال بمبدأ المساواة الذي يطال أفراد المجتمع، إلا من خلال التأكيد على تكافؤ الفرص، وبناء دولة المؤسسات، وحيادية الدولة، وأن حيادية الدولة هو مبدأ أساسي في الشعور بالولاء لها والإحساس بالانتماء إلى هويتها الوطنية الجامعة .

خامسا: الكفاءة والاستجابة: للكفاءة والاستجابة دور فاعل في إدارة دوائر الدولة ومنظمات المجتمع المدني، وذلك لتولي المناصب من قبل أصحاب الخبرة والكفاءة فهي الضامن لتحقيق ذلك، اذ يقوم أصحاب الكفاءة بتوظيف الموارد الوطنية بصورة سليمة ومناسبة لكل المواطنين، بغية تحقيق التقدم والرفاهية والتطلع إلى ترسيخ مفهوم الحكم الرشيد .( )

وفي اعتقادنا ان استجابة المواطنين للقرارات التي تصدر من قبل اصحاب الكفاءة والخبرة تؤدي الى التقدم والازدهار، وتقريب المواطنين لجهة الادارة، وترسيخ روح المشاركة، وتفعيل مبدأ الشفافية في التعامل الذي يتسم به الحكم الرشيد.

والمهم أن يكون الحكم الرشيد ملتزماً بالمعايير والقيم والاشتراطات الدستورية والمبادئ التي تحترم الحريات والحقوق السياسية والمدنية للمواطنين المتفق عليها من قبل كافة المواثيق والاتفاقيات الدولية ذات العلاقة بالحريات وحقوق الإنسان .

٢,٣ تحديات الحكم الرشيد في العراق

من اجل وصول أية دولة الى حكم رشيد وصالح، لا بد من القيام بالعديد من الإصلاحات، وهذه الإصلاحات هي أساس بناء الحكم الرشيد، ففي العراق يتطلب القيام بجملة متطلبات تمثل تحديات وعائقا أمام تحقيق الحكم الرشيد، لذا يستوجب من الدولة القيام بمعالجة دقيقة لهذه التحديات بخلق بيئة سياسية وقانونية مقبولة، وعلى ذلك سوف نعرض الأهم منها :

أولا :النظام الانتخابي: اتجه العراق في الحياة السياسية بعد العام ٢٠٠٣، الى بناء نظام ديمقراطي، وتم اعتماد الانتخابات التشريعية كوسيلة لانتخاب أعضاء مجلس النواب، ومن ثم اختيار السلطة التنفيذية، وتم الاعتماد على نظام التمثيل النسبي كوسيلة لشرعية العمل السياسي، ولا غنى لأي نظام ديمقراطي يقوم ما لم يستمد وجوده الشرعي في الحياة السياسية من الارادة الشعبية التي يتم التعبير عنها من خلال انتخابات حرة ونزيهة .

ومن خلال التطبيق العملي للنظم التي تبناها المشرع العراقي بعد الاحتلال، أدت الى تأخر العراق وتدهوره، حتى أصبحت حياة المواطنين صعبة وشاقة، لذا يستوجب أولا إصلاح النظام الانتخابي والادارة الانتخابية بإدخال تعديلات واصلاحات لما تحتاجه من تعديلات لتلافي الأخطاء التي حدثت في الدورات الانتخابية السابقة)).

وذلك بمعالجة ظواهر الخلل والقصور فيها، واختيار النظام الانتخابي العادل الذي يمثل الواقع العراقي بما يتناسب مع ظروفه الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية، وهذا الأمر له دور كبير في عملية الإصلاح السياسي باعتباره الركيزة الأساسية لأي عملية سياسية، ومن الطبيعي أن القانون الانتخابي العادل الذي يسعى الى اشراك أكبر عدد ممكن من أبناء الشعب ويضمن حقوقهم، فان ذلك بالتأكيد سينعكس بشكل إيجابي على الحكومة وشرعيتها.

ولا جدال اليوم أن النظم الانتخابية يمكن أن تقود الى تقدم البلد وتطوره أو الى انهياره، لما لها من تأثير على العملية السياسية برمتها، وعلى سير المؤسسات السياسية، وعلى الارادة العامة للشعب، ومفاد ذلك ان كل قانون انتخابي له غايات سياسية معينة، فالنظم الانتخابية التي طبقت في انتخابات مجلس النواب بعد العام ٢٠٠٣ في العراق، كان من آثارها، احتكار للسلطة، وانتاج للحكومات الائتلافية، وإهدار للاستقرار السياسي والاقتصادي، وولادة العديد من الاحزاب الضعيفة وما عداها.

نخلص ان القوانين الانتخابية التي طبقت في العراق بعد العام ٢٠٠٣ وفقا للآليات التي اتبعت للتعبير عن ارادة الشعب عن طريق الانتخابات، جاءت مخيبة لآمال العراقيين نحو الحكم الرشيد والديمقراطية، والتنمية المستدامة، والمواطنة، وتشكيل حكومة رشيدة قادرة على مواجهة التحديات المعاصرة .

ثانياً: ضعف المشاركة السياسية: لا يمكن تصور مجتمع سياسي منظم بدون شعب( )، فالشعب يعد من أبرز أركان قيام الدولة وعليه يعتبر اشتراك المواطنين في ممارسة السلطة أمراً ضرورياً لتحقيق الديمقراطية التي تعني حكم الشعب، وقد نصت المواثيق الدولية، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان على المشاركة السياسية، لذا فقد عنيت دساتير دول كثيرة ومنها الدستور العراقي لسنة ٢٠٠٥ النافذ في المادة ٢٠ منه بالنص على المشاركة السياسية باعتبارها حقاً للمواطنين .

وعلى ذلك تعرف الحقوق السياسية على انها تلك الحقوق التي يشترك الأفراد بمقتضاها - بطريق مباشر أو غير مباشر- في شؤون الحكم والإدارة، كحق الانتخاب، وحق الاشتراك في استفتاء شعبي وحق الترشيح لعضوية الهيئات النيابية أو لرئاسة الدولة وحق التوظف .( )

وفي ذات السياق يقصد بالمشاركة في الحياة السياسية، على أنه الحق الذي يخول

DOI:http://doi.org/10.24086/lir2023/paper.1034

الأفراد المساهمة والمشاركة في حكم أنفسهم( )، ويتضمن هذا الحق ما يمارسه الأفراد في الحياة العملية من الاشتراك في الانتخابات المختلفة, والاستفتاءات المتنوعة، وكذلك حق الترشيح للهيئات والمجالس المنتخبة.

فالمشاركة السياسية تتسم بالضعف، وعليه يتعين على النخب السياسية ان تعمل على تعزيز دور المشاركة السياسية لاعتبارها التعبير العملي الأوضح والأعمق لفكرة الديمقراطية، وذلك باشراك جميع المواطنين بالعملية السياسية من خلال السماح لهم القيام بإعمال وادوار متساوية في كل جوانب ومراحل العملية السياسية.

وقد يثار تساؤل كيف ندعم المشاركة ؟ هناك العديد من الاساليب والوسائل والاقتراحات منها، ضرورة توعية أفراد الشعب على كيفية ممارسة حق الانتخاب وحرياته العامة والسياسية، وهو ما يلزم أجهزة الدولة كافة، ومنظمات المجتمع المدني، وحقوق الانسان، توعية أبناء الشعب ثقافياً وفكرياً واقتصاديا واجتماعياً وغيرها بما يضمن المشاركة، إذ ترتبط المشاركة بثقافة المواطنين السياسية والظروف الاقتصادية وغيرها للمجتمع.

ولكن يبدو أن الظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية قد تجعل المشاركة مجرد عملية شكلية، خاصة في مجتمع يرتفع فيه معدل الأمية وتشتد فيه العصبية والقبلية( )، وينعكس كل هذا بطبيعة الحال على المواطنين في ممارسة حقهم في المشاركة السياسية.

كما أن ارتفاع المستوى الاقتصادي دائماً ما يدفع الفرد إلى السعي إلى تحقيق ضمانات لحرياته السياسية من أجل المحافظة على مستواه الاقتصادي، ونرى عكس ذلك الناس التي تعاني من الفقر وسوء الأحوال الاقتصادية، نجدهم لا يهتمون إلا للسعي وراء قوت يومهم، دون أي اهتمام ولو بجزء ضئيل لممارسة حقوقهم، ومن ثم ولا يسعون لحماية هذا الحقوق الممنوحة لهم .( )

فإذا حظيت كرامة المواطنين بالاحترام، وتحسين مستوى معيشة الأفراد وعدم الاعتداء على حرياتهم ، ذلك يجعل المواطن الفقير صالحاً لممارسة حرياته السياسية( )، وتكون سبباً في ولائهم إلى وطنهم وتعمق إحساسهم بالانتماء إليه والاعتزاز به, وعكس ذلك بضعف من ولائهم. فالديمقراطية هي في الأصل تتناول علاقة الحاكم بالمحكومين في إطار حق الشعب في حكم نفسه بنفسه، هذا الحق الذي يعني أن يكون للشعب حرية اختيار حكامه الذين يتولون مهمة تحقيق الأهداف التي يختارها الشعب بحرية، وهو ما يتضمن أن للشعب حق محاسبة وردع، بل وسحب الثقة من الحاكم وعزله إذا اقتضت المصلحة العامة ( )، لان مستوى الرضاء الشعبي عن أداء الحاكم يشير إلى أنه فقد شرعيته، ذلك أن الشرعية منبعها رضاء الشعب بالسلطة عند بلوغها الحكم الرشيد .

ثالثاً: ثقافة المواطنين السياسية: عرف الثقافة السياسية "موريس دوفرجيه" " بأنها جزء من الثقافة السائدة في مجتمع معين، غير أنها بمجموع عناصرها تكون تركيباً منظماً ينطوي على طبيعة سياسية"( )، ويمكن القول بأن الثقافة السياسية هي مجموعة من القيم والمعتقدات التي تتعلق بالحياة السياسية، ومن هذه القيم، التسامح السياسي والفكري، والقبول بالتعدد والاختلاف، والقبول بالحلول الوسط، والمشاركة السياسية ، واحترام القانون ....الخ ، وهذه القيم يتعين أن يتعلمها المواطن من خلال وسائل التنشئة السياسية المختلفة، كالأسرة والمدرسة والجامعة ووسائل الاعلام .....الخ .

فالثقافة السياسية لها تأثير واضح في المشاركة السياسية للمواطن، وتحديد مواقفه واتجاهاته بخصوص المشاركة، واعتماداً على أن الثقافة السياسية، ثقافة مشاركة، وأن هذا الدور لا يقتصر على مشاركة المواطن في عملية الاقتراع والتصويت في الانتخابات فقط ، بل يتعدى الى مستويات أعلى من الاهتمام السياسي والاعلامي والمعرفي.

ما من شك ان المجتمع العراقي يعاني من قصور واضح في وعيه السياسي، وهذا متأت من الممارسات القمعية التي تمارسها أغلب الأنظمة بحق المواطنين, وأن نسب الوعي الديمقراطي الانتخابي يتفاوت بين الارتفاع والانخفاض بين شرائح المجتمع تبعاً لثقافة المواطنين السياسية، وفي ظل ثقافة الخضوع تبقى السلطة هي الناطقة والمواطن هو الساكت .

ولا يفوت القول ان هناك ثلاثة أنواع من الثقافات السياسية وهي ثقافة سياسية تقليدية، وثقافة سياسية خاضعة، وثقافة سياسية مشاركة هذه الثقافات لها تأثيرا كبير يلقي بضلاله على العملية السياسية فلكل نوع انعكاس على مجرى قرارات الدولة السياسية( )، لذلك يتطلب من جهة الإدارة الحكومية العمل بهدف التغيير المستمر من ثقافة الخضوع الى ثقافة المشاركة باعتبارها تمثل جوهر الحكم الرشيد.

وعلى ذلك تعد الثقافة السياسية احد أهم الركائز الأساسية في بناء المجتمع على أساس اتفاق أبناء المجتمع على شكل العملية سياسية وذلك بالتزام النخب الحاكمة بعدم تجاوزها لحدود السلطة السياسية الشرعية مع التزام ابناء المجتمع بقرارات هذه السلطة بتحقيق مصلحة وطنية تتجاوز المصالح الفرعية.( )

وفي ضوء ما سبق؛ فأن عملية التحول الديمقراطي ليست مجرد سن قوانين وإجراء انتخابات، ووضع ترتيبات وإجراءات فحسب، بل هي تتطلب إلى جانب ذلك اتخاذ خطوات جدية في نشر وترسيخ ثقافة سياسية ديمقراطية لدى مختلف شرائح المجتمع، وهذا لن يتحقق إلا في إطار التزام حقيقي من قبل السلطة الحاكمة بالعمل على خلق ثقافة سياسية مشتركة تراعي حق هذا وذاك .

رابعاً الفساد: يعد انتشار الفساد في حد ذاته علامة دامغة على الواقع المتردي للنظام السياسي، كما يمكن للفساد أن يؤثر سلبياً، وبشكل كبير على المواطنة، ويفسد العديد من القيم التي تتأسس عليها، وذلك من خلال تقليله من هيبة الدولة والقانون، وتقويض تكافؤ الفرص والمساواة بين المواطنين، ويصادر إرادة المواطن، وتكريس المواطنة السلبية، فضلا عن شعور المواطن بعوامل التحلل والخلل الذي ينخر في جسم الدولة نتيجة لما يتردد عن انقساماتها وتكتلاتها وفسادها .

وتجدر الاشارة الى ان انتشار آفة الفساد بأنواعه المالي والإداري والانتخابي،

تعد من التحديات التي تواجه ارساء مبادئ الحكم الرشيد، والتي تؤدي بدورها إلى انعدام ثقة المواطن بالنظام السياسي.( )

كل ذلك يؤدي إلى انهيار الدولة وضعف أدائها في اغلب مجالات الحياة، وعدم إمكانيتها لتوفير الحد الأدنى من واجباتها اتجاه المواطن، وعدم قدرتها على توفير الأمن والأمان والخدمات اليومية والضرورية، كل هذا يؤدي إلى ضعف الإحساس بالمواطنة والولاء للوطن.

DOI:http://doi.org/10.24086/lir2023/paper.1034

ولا يمكن الوصول الى الحكم الرشيد إلا من خلال نظام حكم ديمقراطي يقوم على اساس المواطنة المتساوية ومواجهة الفساد ومشاركة الجميع في اتخاذ القرار دون تهميش أو إقصاء لأي فئة أو شريحة من شرائح المجتمع.

خامسا: المصالحة الوطنية: تعني المصالحة الوطنية السلم الأهلي الذي يتركز في ترويج ثقافة الحوار، وتعزيز عملية القبول بالرأي الآخر، وإشاعة مبدأ الشفافية في التعامل، ونبذ العنف، ولغة السلاح، والكراهية والتحريض، واستخدام آليات معينة؛ لتقوية المشتركات الوطنية، والإنسانية؛ لتحقيق الأطر التنظيمية الكفيلة بنشر ثقافة الوحدة الوطنية، وروح التسامح، والتعاون، والانتقال السلمي في الدولة ( ).

فالبحث عن عوامل القوة والوحدة والتماسك بين أبناء المجتمع الواحد، هو بضمان السلم الأهلي الذي يعد من المطالب الضرورية للفرد والمجتمع، ولا يقل أهمية عن المطالب الأخرى، كالغذاء والملبس؛ حتى يستطيع الإنسان ممارسة حياته اليومية على الوجه الأمثل، وبناء المجتمعات وتقدمها، التي تتحقق بخضوع الأفعال المجرمة لنصوص التجريم، وتطبيق العقوبات المقررة، من خلال السلطة القضائية في الدولة، حيث لا يمكن إنكار تأثير الجريمة، والإفلات من العقاب على السلم الأهلي في المجتمع .

ويتحقق الحكم الرشيد بالوحدة الوطنية عندما يأخذ المواطن حقوقه كاملة سواء كانت هذه الحقوق مدنية أو سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية أو ثقافية، وبعد أن يتعلم هذه الحقوق فان عليه أن يمارسها ويسعى إلى تحقيقها وعدم التنازل عنها(لأن الحق يؤخذ ولا يعطى) .( )

وأما بخصوص واقع السلم الاهلي فانه لا يكاد يمر يوم دون اندلاع أعمال عنف داخلية، تصل أحيانا إلى قتل، وقتل مضاد، وإيذاء جسدي بليغ، وربما عاهة مستدامة، وحريق عمدي، وإطلاق نار، وسطو مسلح، وسرقة بالإكراه، فيما ارتفعت جريمة القتل، وكذلك ارتفاع نسبة المشاجرات والعنف الأسري واعتداءات.

نخلص مما تقدم أن المجتمع العراقي يعيش حالة من الفوضى الفلتان الأمني، وظاهرة أخذ الحق باليد التي تمثل النقيض لمبدأ سيادة القانون، مما يقوض مفهوم السلم الأهلي، ويجعل المجتمع العراقي يعيش حالة العنف، والعنف المضاد، التي ربما ستجره إلى حرب أهلية.

كما أن التحولات في المجتمع العراقي بالانتقال من الهوية الوطنية الجامعة، إلى الهويات الفرعية، والعصبيات الفئوية "العائلة والعشيرة والقبيلة والطائفة والمذهب والجهة"، وفي غلبة العادات والتقاليد والعرف العشائري على سيادة القانون، وغلبة رجل الدين المحافظ والمتعصب على المثقف المتنور، واستشراء الفساد.

ويرى الباحث أن هذا الواقع الداخلي للمجتمع العراقي يحقق بصورة غير مباشرة ما سعى إليه الاحتلال ودول الجوار في تمزيق النسيج الاجتماعي العراقي، والوحدة الوطنية، وصرف نظر الشعب العراقي عن سراق المال العام الى الانشغال في الاقتتال الداخلي والنعرات الطائفية.

فالمصالحة الوطنية ركيزة أساسية في بناء المجتمع وتطوره والنهوض به، ويسهم في تعزيز نمو واستقرار المجتمع القوي المتماسك، حيث يعمل على حماية المجتمع من كل أشكال التفكك، والتشرذم، والاقتتال الداخلي، الذي قد يقود لا سامح الله إلى حرب أهلية.

٣. دور الوحدة الوطنية في الحد من تحديات الحكم الرشيد

تشير معظم الدراسات إلى أن الوطن الذي لا يستوعب أبناء المجتمع بمختلف ألوانه الثقافية والعرقية والأثنية والدينية والمذهبية، ولا يدعم حقوق الأفراد في إطار من الأمن والاستقرار الذي يحميه وجود عقد بين الفرد والدولة، يؤدي إلى اختلالات تهدم الروح الوطنية وتقتلها، فالوحدة الوطنية توجب أن يكون الجميع سواء أمام نصوص القانون، وأمام القضاء، وجهات إنفاذ القانون، مما يشكل ضمانة أكيدة لإرساء مبادئ الحكم الرشيد، وعليه سوف نتناول هذا المبحث في ثلاثة مطالب:

المطلب الاول: مفهوم الوحدة الوطنية.

المطلب الثاني: ترسيخ ثقافة الوحدة الوطنية.

المطلب الثالث: احترام مبدأ سيادة حكم القانون.

٣,١ مفهوم الوحدة الوطنية

معنى "الوَحْدة هو التوَحُّد"، وعلى ذلك يدل مصطلح الوحدة الوطنية على الترابط بين أبناء الوطن الواحد المجتمع، والتواصل الذي يجعلهم جميعا كاللحمة الواحدة .

ففي الحديث إن الله تعالى لم يرض بالوَحْدانيَّةِ لأحد غيره" شر أَمَّتي الوَحْدانيُّ المُعْجِبُ بدينه المُرائي بعَمَلِه، يريد بالوحْدانيّ المفارق للجماعة المنفرِدَ بنفسه، وهو منسوب إلى الوحدة والانفراد بزيادة الالف والنون للمبالغة( )"

وللوحدة الوطنية تعاريف عدة عرف منها ما قدمه الدكتور صادق الاسود في انها، "تعني صهر العناصر السكانية في وحدة اجتماعية هي الامة وتنظيمها، من ثم في نظام سياسي معين واحتوائها في هيئات ومؤسسات الدولة"، أو بعبارة أخرى تنظيم العناصر السكانية اجتماعيا والتقدم الى المنظومة الدولية في هيئة مستقلة ذات معالم وطنية مميزة عن الدول الاخرى.

فالوحدة الوطنية مفهوم يتحدد انطلاقا من معاني المودة والإخاء والتكافل الاجتماعي التي تقوي الصلات الإنسانية بين المنتمين إلى وطن واحد رغم تعدد انتماءاتهم العرقية واللغوية والقومية والدينية والمذهبية ( ).

ان تعزيز مفهوم الوحدة الوطنية وتفعيله لا يرتكز فقط على الدستور والقوانين والتشريعات المختلفة, وفضلا عن ذلك أيضا يعتمد على التسامح والحوار والمشاركة، وتقبل الرأي والرأي الآخر، وقبول وتقبل التنوع والاختلاف والتعامل التعايش السلمي مع هذا الاختلاف, سواء اختلاف ثقافي أو ديني أو مذهبي أو قومي أو طبقي, وغيرها من الاختلافات, فالوحدة الوطنية تهدف إلي تحقيق الانسجام بين المواطنين على اختلافهم في المجتمع، هذا بالإضافة إلى العمل على نشر الوعي الفردي والجماعي في المجتمع, وهذا الوعي يجب أن يرتبط بالحقوق والواجبات.

فالانتماء أو الانتساب لكيان ما يكون الفرد متوحداً معه مندمجاً فيه، باعتباره عضواً مقبولاً وله شرف الانتساب إليه، ويشعر بالأمان فيه، وقد يكون هذا الكيان جماعة، وطن، فبالانتماء يشعر الإنسان أهمية وجوده في جماعة، وهذا يعني تداخل الولاء مع الانتماء والذي يعبر الفرد من خلاله عن مشاعره تجاه الكيان الذي ينتمي إليه.

DOI:http://doi.org/10.24086/lir2023/paper.1034

هو أن تكون حياة الفرد بلا انتماء مستحيلة، ذاك الانتماء الذي يبدأ مع الإنسان منذ لحظة الميلاد صغيراً بهدف إشباع حاجته الضرورية، ويمو هذا الانتماء بمو ونضج الفرد إلى أن يصبح انتماءً للمجتمع الكبير الذي عليه أن يشبع حاجات أفراده.

وهكذا يعد الانتماء العنصر الأساسي في مفهوم الوحدة الوطنية الذي لا يمكن أن تتحقق بدون التربية الوطنية فهي ضرورية لتحقيق المواطنة، فالمواطنة صفة ينالها الفرد داخل المجتمع ليتمتع بالمشاركة السياسية والاقتصادية، ويترتب عليها التزامات متبادلة بين الأفراد والدولة، فالفرد يحصل على حقوقه السياسية والمدنية نتيجة انتمائه إلى مجتمع معين، ولكن عليه في الوقت نفسه واجبات يتحتم عليه أن يؤديها .

من المعلوم بأن كل احتلال عسكري أول ما يقوم به هو تغيير النسيج الاجتماعي للبلد الذي يحتله، يهدف من ذلك توفير الأسباب اللازمة لإطالة احتلاله وجعله أقل تكلفه وخسائر، هذا ما قام به الاحتلال الانجلو أمريكي في العراق من خلال تمزيق الوحدة الوطنية إلى سنّة وشيعة وأكراد، إذكاء الفتنة وليدخلوهم في حروب طائفية وإيصالهم لمرحلة في غاية من الصعوبة في أن يعيش أحدهما مع الآخر، ومن ثم تهجير المسيحين والايزديين والشبك ....الخ، ليصلوا بالعراق إلى أن يكون عدواً لنفسه، إذ لا يعرف المواطن فيه من هو العدو ومن هو الصديق، في حالة غريبة من التفكك الاجتماعي والقيمي وفقدان لروح المواطنة، لتحل محلها قيم القومية والطائفية والعشائرية والفئوية وإلى ما لا نهاية من التقسيمات التي لم تمر على العراق في تاريخه.

٣,٢ ترسيخ ثقافة الوحدة الوطنية

ان ثقافة الفرد هي محصلة ثقافة كل أبناء الوطن، فهي ثقافة تؤكد حاجة كل منا للأخر، فهي ليست ثقافة فئوية أو طائفية أو جنسوية، وإنما هي ثقافة وطن بكل تنوعاته وأطيافه وتعبيراته، فالمواطنة هي استشعار المسؤولية وتحمل الأمانة والقيام بكل ما تتطلبه المصلحة العامة من أجل حفظ الكرامة الإنسانية.

فالعلاقات السياسية في الدولة القانونية لا تقوم على فكرة الولاء والانتماء الديني، بل تقوم على أساس الولاء السياسي الذي يحكمه مبدأ الوحدة والتعدد في نفس الوقت، والوحدة فيما يتعلق بالمفاهيم الكبرى والأسس والدعائم السياسية للوطن، وطن واحد ترابه مقدس، يمتلك فيه الجميع الحقوق على أساس من مبدأ المواطنة والمساواة أمام القانون دون تمييز بسبب الدين أو اللغة أو العقيدة أو العرق والتعدد في الانتماءات والرؤى السياسية التي تصب جميعها في نهر المصلحة العليا للوطن .( )

فالدولة هي مشروع قومي لتحقيق الصالح العام لأعضائه على أساس من التوافق والرضاء المتبادل، والصالح العام الذي تسعى الدول إلى تحقيقه هو صالح يرتفع عن انتماءات الأفراد الدينية والقومية والعرقية والمذهبية وغيرها، إنه صالح مجموع المواطنين الذين ينتمون إلى وطن معين على أساس من حرية الإرادة ومبدأ المساواة في المغارم والمغانم.( )

فالمواطنة تعمل على تجاوز الخلافات والاختلافات الواقعة بين مكونات المجتمع والدولة في سياق التدافع الحضاري، وتذهب إلى حلها في إطار الحوار بما يسمح من تقوية لحمة المجتمع، وارتباط المواطن بوطنه وبدولته.

وأياً ماكان الأمر فإن التربية على الوطنية، يتطلب تنمية الوعي بالحقوق والمسؤوليات الفردية والجماعية، والتدرب على ممارستها، وتستمد وظيفتها المجتمعية من مساهمتها في تكوين المواطن القادر على السير بالمجهود التنموي لبلاده إلى الأمام.

ومن أجل الحد من التحديات التي تواجه الانتقال الى الحكم الصالح، يأتي في المقدمة منها واستنفار روح الانتماء والهوية الوطنية، واستحضار المحفز من التاريخ، ومختلف مقومات الأمة وحيلها الدفاعية في نفس كل فرد، وصولا إلى الارتقاء بمفهوم الوحدة الوطنية إلى مستوى الانصهار والتوحد.

وان ترسيخ الوحدة الوطنية بين أبناء الوطن الواحد يتطلب أولاً التسليم بمفهوم المواطنة، بما يعنيه هذا المفهوم في المجتمعات المدنية المتحضرة الذي تتحقق فيه المساواة بين المواطنين، وينال فيه الفرد موقعه الاجتماعي، ووظيفته عن طريق كفاءته وقدراته ونزاهته، وليس عن طريق موقعه في السلم الطائفي أو المناطقي أو العشائري، ذلك أن قضية الوحدة الوطنية هي القضية الأولى التي لا بد أن تكون محل اهتمام السلطة والمواطنين جميعاً السياسية والاقتصادية والثقافية والفكرية الحقيقية من أجل بلوغ الحكم الرشيد.

يجب أن لا يغيب عن البال أن تحقيق الوحدة الوطنية ليس تجميعاً لكل مهمل وراكد، لا ينتج عنه أي فعل إيجابي، بل هو انصهار حقيقي وتفاعل خلاق ومبدع بين إخوة تجمعهم رابطة الانتماء إلى الوطن، تجعل من وحدتهم سداً منيعاً عصياً على الاختراق.

وترتيبا على ذلك فإن المجتمع الذي يتحول إلى مجموعات طائفية أو سياسية متنافرة أو متصارعة نتيجة السياسات الخاطئة، فإنه لا يهنئ بالأمن والاستقرار، ولا تقوم الدولة فيه الى اصلاحات تعد الاساس لبلوغ الحكم الرشيد.

فالهدف من ترسيخ الوحدة الوطنية هو للوصول الى تحقيق الحكم الرشيد لبناء نموذج وطني متضامن، لذا يتعين تربية المواطنين على ثقافة الوحدة الوطنية والديمقراطية والتوافق في إطار حوار حر بناء، وتعبئة الجهود الفردية والجماعية لإحداث مزيد من التنمية الاجتماعية والاقتصادية معاً.

والعمل بكل الوسائل المشروعة على ضمان الشفافية، وترسيخ قيمة حرمة المال العام، والتأثير في السياسيات العامة، وتعميق مفهوم التضامن الاجتماعي، ومساعدة الحكومة عن طريق الخبرات المبذولة والمشروعات الطوعية على أداء أفضل للخدمات العامة، والحث على حسن توزيع الموارد وتوجيهها على ترشيد الإنفاق العام.

وفضلاً عن ذلك فإن المواطنة المتساوية، والانتماء الوطني، والأمن والاستقرار، ونبذ الطائفية، والتطرف، واحترام الرأي والرأي الآخر، كل ذلك عوامل تساعد على تحقيق الحكم الرشيد وبناء السلم الأهلي المبني على التكاتف والتلاحم والوحدة الوطنية.

٣,٣ احترام مبدأ سيادة حكم القانون

أن تعزيز مبدأ سيادة القانون يشكل إحدى أهداف التنمية المستدامة وهو التشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة لا يهمش فيها الجميع، بل يخضع الكافة حكاما ومحكومين لحكم القانون المطبق داخل الدولة، وبناء مؤسسات فعالة، وخاضعة للمساءلة، وشاملة للجميع في كافة المستويات، ولممارسة الحريات والحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، يستلزم توافر بيئة آمنة؛ خالية من العنف، وذلك من خلال

DOI:http://doi.org/10.24086/lir2023/paper.1034

استتباب السلم الأهلي الذي يتحقق بسيادة حكم القانون، هذا ما سوف نتناوله من خلال فرعين:

الفرع الأول: مفهوم سيادة القانون :

تمثل سيادة القانون في إخضاع مؤسسات الدولة، والعاملين فيها للمساءلة القانونية، وتلزمها بحماية حقوق الإنسان، والعمل بإنصاف، وشفافية، وتمكين المواطن من المشاركة، والانخراط في المجتمع على نحو بناء، فتشيع بذلك ثقافة احترام القانون، فيدرك المواطنون أهميته، ويشاركون في تشريعه من خلال ممثليهم داخل البرلمان، ويحترمون القوانين لما فيه مصلحة المجتمع كله.( )

وذهب جانب من الفقه إلى أن هناك ربط بين دولة المؤسسات ومبدأ سيادة القانون ومبدأ المشروعية معناه ضرورة احترام القواعد القانونية، القائمة على أن تكون جميع تصرفات السلطات العامة في الدولة متفقة وأحكام، ويرى الفقيه ديجي أن جوهر الشرعية هو خضوع كل تصرف لقاعدة القانون، واذا كانت تصرفات الافراد لا تثير جدلا فإن تصرفات السلطات العامة ووجود ما يلزمها على اتباع القانون هو القضية الاساسية لمبدأ المشروعية.( )

وأشار الأمين العام للأمم المتحدة إلى أن سيادة القانون هي مبدأ للحكم، يكون فيه جميع الأشخاص، والمؤسسات، والكيانات العامة، والخاصة، بما في ذلك الدولة ذاتها، مسؤولين أمام قوانين صادرة علنا، وتطبق على الجميع بالتساوي، ويحتكم في إطارها إلى قضاء مستقل، وتتفق مع القواعد والمعايير الدولية لحقوق الإنسان .( )

وعلى ذلك أن مبدأ سيادة القانون يرتبط بمبدأ المشروعية ارتباط السبب بالنتيجة، وكلاهما لا يتحقق الا في الدول الدستورية، وان الدستور ليست مجرد نصوص على مستوى رفيع من الصياغة في وثيقة.

الفرع الثاني: مرتكزات سيادة القانون:

من خلال التعريف السابق للأمين العام للأمم المتحدة لمبدأ سيادة القانون، يمكن أن نستنتج المرتكزات الاساسية لهذا المبدأ وكالآتي:

أولا: المسؤولية أمام القانون:

تعني مساءلة من ينتهك القانون أيا كانت صفته، وأن يتحمل عاقبة فعله ويتلقى العقوبة المقررة، فإذا ارتكب أي شخص سلوكا مجرما، ترتب عليه انتهاك لحقوق الغير، يتطلب عليه أن يخضع للمساءلة القانونية أمام القضاء، بغض النظر عن مركزه الوظيفي أو صفته .( )

ثانيا :المساواة أمام القانون:

يعد من أهم عناصر سيادة القانون بسبب الاستقرار المجتمعي الذي يوفره، فإذا تعرض الناس إلى التهميش، وعانوا مظاهر عدم المساواة، والظلم، وتقاعست الدولة، ومؤسساتها القانونية عن حماية حقوقهم، وضمان المساواة بين جميع الأفراد أمام القانون، كل ذلك يمكن أن يسبب حالة من عدم الاستقرار، والنزاعات في الدولة( )

ثالثا: استقلال القضاء:

ما من شك أن وجود سلطة قضائية مستقلة، يعني وجود ضمانة قوية لسلامة تطبيق القانون في حيادية وموضوعية، فلا بد من وجود مستقلون لتطبيق القانون، ولا يجوز لأي جهة في الدولة أيا كانت أن تتدخل في أعمال القضاة، ومن أجل تنفيذ مقتضى مبدأ المشروعية وسيادة حكم القانون( )، ومعنى استقلال القضاء هو عدم جواز تدخل السلطات" التشريعية والتنفيذية" بالفصل في الخصومات التي تنشأ بين الأفراد، وتُعتَبر الأحكام الصادرة عن السلطة القضائية ملزمة للسلطتين ويستوجب مراعاة أحكامها والعمل على تنفيذها.

لذا فإن السلطة القضائية كهيئة والقضاة كأفراد يجب أن يكونوا مستقلين، لا سلطان عليهم غير القانون وضمائرهم، ودون تمكين القضاء تصبح سيادة القانون عرضة للتجاذب والجدل، ويتراجع تطبيق الضمانات الدستورية لحماية الحقوق والحريات، ويفتح الباب لتقويض السلم الأهلي . ( )

وسيرا على ما تقدم يعتبر الاحتكام إلى القانون أحد أهم مؤشرات استقرار السلم الأهلي التفاعلي، وتتحدد سيادة القانون، بأن الأفراد متساوون أمام القانون بغض النظر عن اختلاف العرق واللون والجنس والدين، والنفوذ الاقتصادي والسياسي أو القرب من السلطة الحاكمة.

ومؤسسات العدالة أي المحاكم والاجهزة الأمنية تطبق القانون على الجميع بحيادية، بغض النظر عن الموقع أو النفوذ، وضمان اللجوء إلى هذه المؤسسات العدالة ميسرا دون أن يتحمل فيه المواطن أية مصاريف.

٤. الخاتمة:

اولاً: النتائج:

١ .هناك تحديات تحول دون تحقيق حكم رشيد وصالح في العراق منها، فشل النظام الانتخابي، ضعف المشاركة السياسية، ضعف ثقافة المواطنين السياسية، استشراء الفساد، عدم الجدية في المصالحة الوطنية، وعلى ذلك يوجب على الادارة الحكومية القيام بمعالجة دقيقة وسليمة لهذه للتحديات.

٢ .لا يتحقق الحكم الرشيد إلا إطار دولة قانونية تضمن المساواةَ والعدل والإنصاف بين المواطنين أمام القانون، وتكفل حقوق وحريات كلٍّ من الأغلبية والأقليات على حد سواء، وتحترم التنوع والتعدد مع توفير وسائلَ تكفل المشاركةَ السياسية في إدارة شؤون العامة للدولة.

٣ .أن قضية الوحدة الوطنية هي القضية الأولى التي لا بد أن تكون محل اهتمام السلطة والمواطنين جميعاً السياسية والاقتصادية والثقافية والفكرية الحقيقية من أجل بلوغ الحكم الرشيد.

٤. أن نشر ثقافة الوحدة الوطنية تحتاج إلى وعي مكثف لتعزيز الروح الوطنية بين أبناء الشعب وتطبيق مبدأ سيادة القانون تطبيقا سليما فهو عماد تحقيق العدالة في المجتمع.

DOI:http://doi.org/10.24086/lir2023/paper.1034

٥ .ساعدت الظروف الاستثنائية التي تعرض لها العراق الى إن الاحتكام إلى مبدأ سيادة القانون نسبي وضئيل، أدت الى زيادة انتهاك حقوق الانسان، وتطبيق غير سليم لنصوص الدستور والقوانين الخاصة بحقوق الإنسان، أو عدم القدرة على تطبيقها أو عدم تطبيقها من قبل الجهات المعنية، وبالتفاعل مع ضعف الرقابة والمساءلة والمحاسبة، أدت إلى عدم الوصول الى الحكم الرشيد.

ثانياً: المقترحات:

١. ضرورة تعديل الدستور العراقي لسنة ٢٠٠٥ النافذ، الذي يعاني من التناقض والقصور والضعف في الصياغة اللغوية والقانونية، نتيجة للاستعجال في كتابته، والاستفتاء عليه في ظل ظروف امنية غير مؤاتية، حيث ينعكس تعديله بشكل إيجابي على تحقيق الحكم الرشيد.

٢. ضرورة الاسراع في اصلاح وسن واقرار مشرعات القوانين التي تؤسس للحكم الرشيد في العراق، وفي مقدمتها سن قانون انتخابي عادل، وقانون مكافحة الفساد، ومشروع قانون حرية التعبير عن الرأي والاجتماع والتظاهر السلمي، ومشروع قانون الوصول الى المعلومة، وقانون مشروع النفط والغاز .

٣. ضرورة الأخذ بالاعتبار اهتمام الدولة بالتربية الوطنية في المدارس والجامعات وحثهم على الارتباط العميق بقضايا الوطن وهمومه والقدرة على مناقشة مشاكل المجتمع مما يؤدي الى اتساع مداركهم واتساع وعيهم السياسي بغية ترسيخ وعي عام للولاء للوطن الذي يعد الركيزة الأساسية لعملية الإصلاح السياسي.

٤. التسليم بمبدأ المواطنة، وتفعيل مبدأ المساواة وسيادة حكم القانون وعدم التمييز، يساعد في تحقيق رفاهية واستقرار المواطنين، وعلى ضمان الامن والأمان في جميع مفاصل المجتمع.

٥. بناء قاعدة مجتمعية متعلمة ذات هوية وطنية عابرة للهويات الفرعية العرقية، القبلية، العشائرية في اطار ثقافة مشتركة تُرجح المصالح العامة على المصالح الضيقة .

٦. نبذ ثقافة العنف التي زرعت الحقد والثأر لدى فئة الشباب والتصدي لمختلف صور الارهاب والعنف والتطرف وعدم الخضوع والاستسلام لمطلقاته، ومواجهتها من خلال تنشئة أجيال قادرة على استيعاب الآخر وعدم مصادرة حقهم في الوجود والحياة والشراكة، ودعوة الأسر إلى تربية أبنائها على قيم التسامح والمحبة بغية إرساء الوحدة الوطنية .

المراجع والمصادر المعتمدة :

كتاب:

١. .د. السيد احمد محمد مرجان ، دور القضاء والمجتمع المدني في الإشراف على العملية الانتخابية ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ٢٠٠٧.

٢. د. خيري عبد الرزاق، نظام الحكم في العراق بعد ٢٠٠٣ والقوى المؤثرة فيه، بيت الحكمة، بغداد ، ٢٠١٢.

٣. د. ربيع أنور فتح الباب، الظروف البيئية وحدود المركزية واللامركزية الإدارية في دولة قطر، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٩٣.

٤. د. سعاد الشرقاوي, نسبية الحريات العامة وانعكاساتها على التنظيم القانوني، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٧٩.

٥. سائدة الكيلاني وباسم سكجها، نحو شفافية أردنية ، ط١، مؤسسة الأرشيف، عمان، ٢٠٠٠.

٦. د. صادق الأسود، علم الاجتماع السياسي أسسه وأبعاده، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، بغداد، ١٩٩٠ .

٧. د. صالح حسين علي، حال المواطنة في ظل المحاصصة الطائفية، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، ٢٠١٨ .

٨. د. صلاح الدين فوزي، النظم السياسية وتطبيقاتها المعاصرة، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٩٨.

٩. د. عادل عبداللطيف، الحكم الرشيد المضمون، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، شباط، ٢٠٠٣

١٠. عصام احمد البهجي، الشفافية وأثرها في مكافحة الفساد الإداري، ط١، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، ٢٠١٤.

١١. د. عبد الحميد متولي، مبادئ نظام الحكم في الإسلام، منشأة المعارف، الإسكندرية، الطبعة الثالثة، ١٩٧٧ .

١٢. د. عبد الحليم الزيات، دراسة في علم الاجتماع السياسي، الجزء الاول، دار المعارف الجامعية، الاسكندرية، ١٩٨٦.

١٣. د. عبد الغني بسيوني عبدا لله، النظم السياسية والقانون الدستوري، الدار الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٣ .

١٤. علاء شلبي، استقلال القضاء ودوره في ضمان عدالة المحاكمات، مركز الميزان لحقوق الإنسان، غزة، ٢٠٢١.

١٥. د. محمد نور فرحات وآخرون، التعديلات الدستورية رؤى مستقلة، الدين والدستور في مصر، القاهرة، ٢٠٠٧.

١٦. د. يحيى الجمل، حصاد القرن العشرين في علم القانون، دار الشروق، القاهرة، ٢٠٠٦.

الرسائل والأطاريح:

١. د. احمد عبد الحميد مبارك، وسائل إسناد السلطة في الأنظمة الديمقراطية، رسالة دكتوراه إلى كلية الحقوق، جامعة القاهرة، ١٩٩٧.

الأبحاث والتقارير:

١. د. حسن كريم، "مفهوم الحكم الصالح في كتاب إسماعيل الشطي وآخرون"، الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٤.

٢. خليل بنيان الحسون، سنن العربية للدلالة على المبالغة والتكثير، دار الكتاب العلمية، بيروت .

٣. سفيان فوكه، الحكم الرشيد المحلي، بحث في أدوات وقيم التمكين، ورقة بحث مقدمة في الملتقى الوطني حول إشكالية الحكم الرشيد في إدارة الجماعات المحلية

DOI:http://doi.org/10.24086/lir2023/paper.1034

والإقليمية، في ١٢/١٣/ ٢٠١٠، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر .
٤. د. شهيرة زرناجي، ود. فوزية دندوقة، دور الخطاب التعليمي في تعزيز الوحدة الوطنية، بحث في كتاب الوحدة الوطنية وخطر التطرف وخطاب الكراهية، مكتبة الأصيل، الجزائر، ٢٠٢١ .
٥. د. عبد السلام بغدادي، السلام الوطني المدني)دراسة في المفاهيم والمقدمات(، بحث مقدم إلى الندوة العلمية "سبل تعزيز التعايش والثقافة الوطنية في العراق"، كلية العلوم السياسية جامعة بغداد ووزارة الثقافة، يومي ٢٦ و٢٧ ديسمبر ٢٠١١.
٦. د. فوزية برسولي ود. محمد جوبر، الشفافية والافصاح كآليتين لمكافحة الفساد الاداري والمالي، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، المجلد١، العدد٢، ٢٠١٨.
٧. د. مها عبد اللطيف، معوقات بناء ثقافة سياسية مشاركة في العالم الثالث، مجلة الدراسات الاستراتيجية، عدد ٤، جامعة بغداد، مركز الدراسات الدولة ، ١٩٩٨.
٨. د. محمد سامي الشوا ، حقوق المواطنة في الدستور والقانون وإمكانية تفعيلها بالشكل الذي يتفق ومبادئ حقوق الإنسان والمواثيق الدولية ذات الصلة، مجلة كلية الدراسات العليا متخصصة في علوم الشرطة، العدد الثامن عشر، يناير ٢٠٠٨ ، القاهرة.
٩. د. ممدوح خسارة، اكمال مادة لغوية، بحث منشور في مجلة مجمع اللغة العربية، المجلد٩٠، الجزء الثاني، دون سنة الطبع.
١٠. د. نوار محمد ربيع ، تنمية الثقافة السياسية واثرها في تعزيز الوحدة الوطنية، العراق أنموذجا، مجلة دراسات وبحوث الوطن العربي، العدد ١٥، الجامعة المستنصرية، مركز دراسات وبحوث الوطن العربي.

دساتير والتقارير الدولية:

١. دستور جمهورية العراق لسنة ٢٠٠٥.
٢.حول ثقافة سيادة القانون، دليل عملي، معهد الولايات المتحدة للسلام،٢٠١٥ .
٣.سيادة القانون والعدالة الانتقالية في مجتمعات الصراع ومجتمعات ما بعد الصراع، تقرير الأمين العام للأمم المتحدة، رقم : S/٢٠٠٤/ ٦١٦ فقرة (٦) .
٤. تعزيز سيادة القانون عن طريق التعليم، "دليل لواضعي السياسات" اليونسكو، ٢٠١٧.

المواقع الالكترونية:

١. حكم طالب ، السلم الأهلي مرتكز أساسي يجب الحفاظ عليه، تاريخ النشر : ١٣يونيو٢٠٢٠، وكالة قدس نت، دولة فلسطين، منشور على الرابط الالكتروني/https://qudsnet.com/post-
٢. جميل عودة ابراهيم، مفهوم الشفافية الإدارية كحق للمواطن، مركز آدم للدفاع عن الحقوق والحريات،٢٠٢٣، مقال منشور على الموقع الالكتروني https://ademrights.org/news

DOI:http://doi.org/10.24086/lir2023/paper.1034